مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: اتجاهات أعضاء المجلس البلدي نحو ممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسة في الجهاز البلدي في المملكة العربية السعودية (دراسة وصفية)
اسم الكاتب: أمير بن محمد العلوان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9045
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 20:45 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم الإنسانية والاجتماعية



عدد A

المجلد 17، العدد 1
شوال 1441 هـ / يونيو 2020م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

يونيو 2020م **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية** المجلد 17 العدد 1 (A)
https//:doi.org/10.36394/jhss/17/1A/9

اتجاهات أعضاء المجلس البلدي نحو ممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسة في الجهاز البلدي في المملكة العربية السعودية: دراسة وصفية

أمير بن محمد العلوان[1]

تاريخ الاستلام: 20-06-2017 **تاريخ القبول: 28-03-2018**

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على اتجاهات أعضاء المجلس البلدي نحو ممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسة في الجهاز البلدي في المملكة العربية السعودية. ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبانة للحصول على البيانات اللازمة موجهة لشريحة من أعضاء المجالس البلدية، وتم التأكد من صدق وثبات هذه الاستبانة.

وقد أظهرت نتائج هذا البحث أن مستوى أداء عضو المجلس البلدي بشكل عام هو مستوى متوسط. كما أن ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره بشكل عام متوسطة أو ضعيفة على معظم الأنشطة الرئيسة في الجهاز البلدي، كما بينت النتائج أن مدى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الرقابي متوسط، ومدى ممارسته لدوره الاستشاري وإبداء الرأي في بعض الموضوعات والقضايا البلدية الرئيسة ضعيف، ومدى ممارسته لدوره التقريري على معظم الأنشطة الرئيسة في الجهاز البلدي كبير نسبيًا.

ولقد توصل البحث إلى عدد من التوصيات من أهمها تمكين عضو المجلس البلدي لكي يكون قادرًا على ممارسة دوره الرقابي والتقريري على الأنشطة الرئيسة في الجهاز البلدي، وزيادة مشاركته في إبداء الرأي في الموضوعات والقضايا البلدية الرئيسة. كما أوصى البحث بأهمية منح عضو المجلس البلدي الصلاحيات الكافية، وضرورة منحه الموارد (المالية، والبشرية، والتقنية) اللازمة لكي يكون قادرًا على القيام بالأدوار المنوطة به.

الكلمات الدالة: المجلس البلدي، عضو المجلس البلدي، الجهاز البلدي، الدور الرقابي، الدور التقريري، الدور الاستشاري.

(1) مدير عام البرامج المالية والاقتصادية - معهد الإدارة العامة
مستشار - مركز الملك سلمان للإدارة المحلية (الرياض - المملكة العربية السعودية)
ameeralalwan@yahoo.com

المقدمة:

تعد المجالس البلدية (City Councils) على المستوى العام للدول من أهم الوسائل التنظيمية المستخدمة في تحقيق أهداف التنمية وإدارة تنفيذها؛ لهذا عملت حكومات كثيرة على دعم وتعزيز المجالس البلدية من خلال تبني أسلوب ومنهج الإدارة المحلية الذي يرتكز ويقوم على أساس اللامركزية الإدارية لإدارة المرافق؛ إذْ إن النظر والتعامل مع المجالس البلدية باعتبارها شخصية معنوية مستقلة لإدارة المرافق العامة في الدولة يرفع من كفاءتها الإدارية، ومن ثَمَّ تحقق الأهداف المنشودة منها (الخلايلة، 41:2009).

ولقد أدركت المملكة العربية السعودية دور المجالس البلدية في التنمية الحضرية المحلية مبكراً؛ لهذا أخذت حكومة المملكة على عاتقها عملية تأسيس وتفعيل ودعم المجالس البلدية، لكي تصبح أداة من أدوات المشاركة للمواطن في القرار المحلي، وكذلك أداة رقابية على أداء الجهاز البلدي، بجانب دورها الداعم في عملية التخطيط والتوجيه للتنمية في البيئة الحضرية، إذ منح نظام المجالس البلدية الصادر برقم (م/61) وتاريخ 4 / 10 / 1435هـ عضو المجلس البلدي سلطة الرقابة والتقرير على معظم الأنشطة الرئيسة في الجهاز البلدي، وكذلك إبداء الرأي على بعض الموضوعات والقضايا البلدية التي يعرضها عليه الجهاز البلدي (الإدارة العامة لشؤون المجالس البلدية، 1435هـ).

ويمارس المجلس البلدي سلطة الرقابة والتقرير على الجهاز البلدي كما يدرس المجلس بعض الموضوعات والقضايا البلدية التي يعرضها عليه الجهاز البلدي، ويبدي الرأي فيها، ويمثل الدور الرقابي والتقريري للمجلس البلدي على الجهاز البلدي دورًا حيويًّا ومهمًّا في الرفع من أداء الجهاز البلدي وتقديم خدمات بلدية أفضل للمواطنين. ولقد أكدت مواد نظام المجالس البلدية الجديد على هذا الدور وفق قرار مجلس الوزراء رقم (م/61)، وتاريخ 4 / 10/ 1435هـ (نظام المجالس البلدية، 1435هـ). إذ يمارس المجلس البلدي دور الرقابة على جميع نشاطات الجهاز البلدي، ولا يكتفي بمتابعة ما أنجزه الجهاز البلدي أثناء عملية التنفيذ بل يمارس دوره أثناء عملية التسليم للمشاريع ويحدد مدى قبوله ورضاه عن نسبة الإنجاز. كما يمارس المجلس البلدي سلطة الإقرار، إذ منح النظام المجلس حق الاطلاع على جميع المشاريع التي تنشئها البلدية أو في طور إنشائها، وله حق القبول أو الرفض بها حسب ما يراه المجلس وفقاً لحاجة المنطقة (البحراني، 1436هـ). كما يمارس المجلس البلدي دوره في بعض الموضوعات والقضايا التي يعرضها عليه الجهاز البلدي؛ إذ إنه شريك مع الجهاز البلدي من خلال إبداء الرأي تجاه مشروعات المخططات الهيكلية والتنظيمية والسكنية للمدينة، ونطاق الخدمات البلدية، وشروط وضوابط البناء، ونظم استخدامات الأراضي، ومشروعات نزع الملكية للمنفعة العامة، وله دور رئيس في توجيه عملية التنمية الحضرية في المدينة.

وعلى الرغم من أهمية هذا الدور إلا أن الممارسات الفعلية لا تعكس ذلك كما أوضح بعض أعضاء المجالس البلدية في المملكة. كما أن بعض الدراسات الاستطلاعية الحديثة تشير إلى أن عضو المجلس البلدي لا يعرف الدور والمهام المنوطة به بشكل واضح، ولا يمتلك الصلاحيات اللازمة مما يضعف من قدرته على ممارسة دوره الرقابي على أنشطة الجهاز البلدي، وكذلك دوره في التقرير وإبداء الرأي تجاه بعض الموضوعات والقضايا مع الجهاز البلدي. لذا يسعى هذا البحث إلى معرفة مدى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الرقابي والتقريري على الأنشطة الرئيسة في الجهاز البلدي ودوره في إبداء الرأي تجاه بعض القضايا والموضوعات التي يعرضها عليه الجهاز البلدي في المملكة. (مركز الملك سلمان للإدارة المحلية، 1439هـ)

أولاً: الإطار العام للبحث

(1 - 1) مشكلة البحث:

على الرغم من الدور المأمول من المجالس البلدية الداعم والمساند في عملية التخطيط للبيئة الحضرية والتقرير والرقابة على الجهاز البلدي، إلا أن دراسات كثيرة في دول كثيرة تشير إلى أن معظم المجالس البلدية والمحلية لا تستطيع أن تمارس دورها بالشكل المطلوب؛ وذلك يعود لأسباب كثيرة، من أهمها: الأسباب التنظيمية، والإدارية، والمالية، مما انعكس سلباً على أدائها وفاعليتها في توفير الخدمات المطلوبة وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة (Greasly, S. & John, 2010).

وفي المملكة منذ صدر قرار مجلس الوزراء رقم (224) بتاريخ 17 / 8 / 1424هـ القاضي بتوسيع مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون المحلية عن طريق الانتخاب، والذي يرسخ مسيرة ممارسة وتطبيقات الإدارة المحلية في المملكة، وذلك من خلال تفعيل المجالس البلدية ودعمها من خلال مشاركة ذوي الكفاءة والأهلية، إلا أن الدور المأمول من المجالس لم يتحقق بشكل ملموس على مشاريع التنمية الحضرية في مناطق ومدن المملكة، إذ أظهرت الممارسة الواقعية والفعلية لعمل المجالس بروز العديد من التحديات والمعوقات التي كان لها دور في الحد من تفعيل أداء المجالس البلدية لدورها الرقابي والتقريري على الجهاز البلدي وتحقيق الأهداف المنشودة منها (قرار مجلس الوزراء رقم (224)، 1424هـ).

وفي عام 1435هـ صدر نظام المجالس البلدية الجديد في المملكة بالقرار رقم (م/61) وتاريخ 4 / 10 / 1435هـ، والذي سعى إلى منح المجالس البلدية استقلالًا إداريًّا وماليًّا عن البلديات وربطها تنظيميًّا بوزير الشؤون البلدية والقروية. كما سعى هذا النظام إلى منح

المجالس البلدية اختصاصات وصلاحيات أوسع في الرقابة والتقرير والمشاركة في إبداء الرأي في بعض القضايا والموضوعات مع الجهاز البلدي، وكذلك تمكين أعضاء المجالس البلدية من تأدية واجباتهم العضوية وإلزام الجهاز البلدي بتنفيذ القرارات الصادرة من المجلس البلدي (نظام المجالس البلدية، 1435هـ).

وتتمثل مشكلة هذا البحث في أن بعض الدراسات المحلية السابقة أوضحت بعض التحديات والمعوقات التي يواجهها عضو المجلس البلدي في المملكة في ممارسة الدور المنوط به حسب ما نص عليه النظام للمجالس البلدية، ومن أهم هذه الدراسات الدراسة المسحية الحديثة التي قام بها مركز الملك سلمان للإدارة المحلية، التي أوضحت ضعف الصلاحيات والسلطات المتاحة لعضو المجلس البلدي، وكذلك ضعف الموارد والامكانات (المالية، والبشرية، والتقنية، والمقرات المستقلة للمجالس البلدية عن مقر البلدية)، كما أوضحت الدراسة عدم وضوح دور عضو المجلس البلدي مما انعكس سلبًا على أداء عضو المجلس البلدي لدوره بشكل عام، وبشكل أكثر تفصيلاً أسهم في ضعف ممارسته لدوره الرقابي على الأنشطة الرئيسة في الجهاز البلدي وتدني مستوى مشاركته ومساهمته في عملية التقرير وإبداء الرأي تجاه بعض الموضوعات والقضايا البلدية التي يعرضها عليه الجهاز البلدي، ومن ثم تدني مستوى الخدمات التي يقدمها المجلس البلدي وتوفير خدمات بلدية أفضل للمواطنين. (مركز الملك سلمان للإدارة المحلية، 1439هـ: 29 - 36).

وعلى الرغم من أهمية هذا الموضوع إلا أن هناك قلة في الدراسات والبحوث العلمية حول موضوع المجالس البلدية، وخاصة الدراسات الميدانية والتحليلية منها التي تتناول موضوع المجالس البلدية بشكل عام وموضوع مدى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الرقابي على أنشطة الجهاز البلدي، ومدى مشاركته وإسهاماته في التقرير ووضع الخطط المستقبلية للجهاز البلدي بشكل خاص. لذا يسعى هذا البحث إلى التعرف على اتجاهات عضو المجلس البلدي نحو ممارسة الدور المنوط به (الرقابي، والتقريري) على الأنشطة الرئيسة في الجهاز البلدي في المملكة، ومدى إبداء الرأي في بعض الموضوعات والقضايا البلدية التي يعرضها عليه الجهاز البلدي وفق نظام المجالس البلدية الجديد، والذي تم إقراره في العام 1435 هـ، وتم العمل بموجبه في الدورة الثالثة من عمل المجالس البلدية للعام 1437هـ، التي بدأت عملها في تاريخ 23 / 3 / 1439هـ.

(2 - 1) هدف البحث:

يهدف هذا البحث بشكل عام إلى التعرف على ما يلي:

1. مستوى أداء عضو المجلس البلدي بشكل عام.

2. مـدى ممارسـة عضـو المجلـس البلـدي لـدوره الرقابـي علـى الأنشـطة الرئيسـة فـي الجهـاز البلـدي.

3. مـدى ممارسـة عضـو المجلـس البلـدي لـدوره التقريـري علـى الأنشـطة الرئيسـة فـي الجهـاز البلـدي.

4. مـدى إبـداء عضـو المجلـس البلـدي لرأيـه علـى الموضوعـات والقضايـا البلديـة الرئيسـة التـي يعرضهـا عليـه الجهـاز البلـدي.

(3 - 1) تساؤلات البحث:

وسوف يتم تحقيق أهداف هذا البحث من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما الخصائص الأولية لعضو المجلس البلدي؟

2. ما مستوى أداء عضو المجلس البلدي بشكل عام؟

3. مـا مسـتوى ممارسـة عضـو المجلـس البلـدي لـدوره الرقابـي علـى الأنشـطة الرئيسـة فـي الجهـاز البلـدي؟

4. مـا مسـتوى ممارسـة عضـو المجلـس البلـدي لـدوره التقريـري علـى الأنشـطة الرئيسـة فـي الجهـاز البلـدي؟

5. مـا مسـتوى إبـداء عضـو المجلـس البلـدي لرأيـه علـى الموضوعـات والقضايـا البلديـة الرئيسـة التـي يعرضهـا عليـه الجهـاز البلـدي؟

(4 - 1) أهمية البحث:

تتضـح أهميـة هـذا البحـث فـي أن المجالـس البلديـة تـؤدي دورًا مهمًّـا وداعمًـا للجهـاز البلـدي فـي مجـال الرقابـة والتقريـر والمشـورة مـن خـلال إبـداء الـرأي فـي بعـض الموضوعـات والقضايـا البلديـة المهمـة التـي يعرضهـا عليـه الجهـاز البلـدي، وعلـى الرغـم مـن أهميـة ممارسـة المجالـس البلديـة لدورهـا الرقابـي والتقريـري إلا أنهـا تواجـه الكثيـر مـن التحديـات والصعوبـات فـي ممارسـتها لهـذا الـدور المنـوط بهـا نظامـاً، وكمـا أوضحـت دراسـة حديثـة أن عضـو المجلـس البلـدي يعانـي مـن تحديـات كثيـرة المتعلقـة بعـدم تحديـد الأدوار والمسـئوليات، وكذلـك ضعـف الصلاحيـات، وضعـف الإمكانـات الأساسـية المختلفـة للمجالـس البلديـة (الماليـة، والبشـرية، والتقنيـة)، وكذلـك ضعـف التأهيـل والتدريـب لعضـو المجلـس البلـدي علـى الأدوار المنوطـة بـه، ممـا أسـهم فـي ضعـف أدائـه لـلأدوار المطلوبـة منـه فـي المجلـس البلـدي. (مركـز الملـك

سلمان للإدارة المحلية، 1438هـ). وهذا بدوره يحتم على المسؤولين والمعنيين بقضايا تقديم الخدمات البلدية للمواطنين من بلديات وأمانات ووزارة الشؤون البلدية والقرية البحث والتقصي ومحاولة التعرف على هذه التحديات والصعوبات، ومحاولة التغلب عليها للرفع من مستوى أداء المجالس البلدية لدورها الرقابي، والتقريري، ومن ثم الإسهام في تطوير وتحسين الخدمات البلدية وتحقيق التنمية الحضرية المتوازنة والمستدامة في المدينة. ويعد هذا البحث -حسب علم الباحث- أول بحث ميداني يقيس مدى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره بعد صدور وتطبيق النظام الجديد في عمل الدورة الثالثة للمجالس البلدية في المملكة، والذي تم إقراره في العام 1435هـ، وتطبيق اللائحة التنفيذية الخاصة به.

كما تبرز أهمية هذا البحث في اعتماده على البحث الميداني في جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها، وذلك من خلال التعرف على آراء أعضاء المجالس البلدية عن مدى ممارستهم لدورهم الرقابي والتقريري على الجهاز البلدي، ومدى مشاركتهم في إبدائهم للرأي في بعض القضايا والموضوعات البلدية في المملكة بهدف تحسين أداء الجهاز البلدي. كما يساعد هذا البحث في سد النقص في الدراسات الميدانية التحليلية التي تتناول هذا المجال الحيوي والمهم للتنمية بشكل عام والتنمية الحضرية بشكل خاص؛ إذ تفتقر الأدبيات المحلية إلى وجود دراسات علميه نظرية أو ميدانية تحليلية حديثة تتناول هذا الموضوع الحيوي.

ثانياً: الإطار النظري والدراسات السابقة

يتضمن هذا الجزء من البحث استعراضاً للإطار النظري الذي انطلق منه البحث، وكذلك أهم الدراسات السابقة ذات العلاقة المباشرة بموضوع البحث.

(2 - 1) -الإطار النظري:

يتضمن هذا الجزء عرضاً لنشأة وتطور المجالس البلدية في المملكة، وكذلك توضيحًا لمهامها واختصاصاتها، وإطارها التنظيمي، ودورها الرقابي والتقريري والاستشاري من خلال المشاركة بالرأي في بعض الموضوعات والقضايا البلدية الرئيسة على النحو التالي:

(2 - 1 - 1) -نشأة وتطور المجالس البلدية:

يعود تاريخ نشأة المجالس البلدية من حيث المفهوم والتكوين إلى عام 1343هـ عندما أمر المؤسس الملك عبدالعزيز طيب الله ثراه، بتأسيس المجلس الأهلي المحلي في مكة المكرمة الذي يعد نواة لتأسيس تطبيقات الإدارة المحلية في المملكة، تلى ذلك في عام 1357هـ صدر الأمر السامي الكريم رقم (8723) والمتضمن الموافقة على النظام العام لأمانة العاصمة والبلديات في المملكة العربية السعودية ويشتمل على نظام المجالس

البلديـة بجميـع مـدن المملكـة ويبيـن تشـكيلاتها واختصاصاتهـا (مرسـوم ملكـي رقـم (8723)، 1357هـ). ويتكـون المجلـس البلـدي مـن أربعـة عشـر (14) عضـواً فـي مكـة المكرمـة، وثمانيـة (8) أعضـاء فـي كل مـن المدينـة المنـورة وجـدة وأربعـة (4) أعضـاء فـي البلديـات الأخـرى، وجميعهـم منتخبـون مـن الأهالـي، ومنحـت المجالـس البلديـة فـي ذلـك الوقـت صلاحيـات واسـعة فـي التقريـر والمتابعـة. (القحطانـي، 1336هـ).

وفـي عـام 1397هـ صـدر المرسـوم الملكـي القاضـي بالموافقـة علـى نظـام البلديـات والقرى الـذي يتضمـن 26 مـادة مـن مـواد متعلقـة بالمجالـس البلديـة ودورهـا ومهامهـا واختصاصاتهـا، وألغـى هـذا النظـام النظـام العـام لأمانـة العاصمـة والبلديـات فـي المملكـة. وعلـى الرغـم مـن صـدور هـذا القـرار إلا أن الجـزء المتعلـق بالمجالـس البلديـة مـن هـذا النظـام لـم يتـم تفعيلـه (نظـام البلديـات والقـرى، 1397هـ). وتحقيقًـا لمشـروع الدولـة فـي تعزيـز التنميـة الإداريـة والمحليـة في المملكـة صـدر التوجيـه الكريـم مـن خـادم الحرميـن الشـريفين فـي خطابـه بمناسـبة افتتـاح أعمـال السـنة (الثالثـة) مـن الـدورة (الثالثـة) لمجلـس الشـورى فـي 16 / 3 / 1424هـ بتوسـع نطـاق المشـاركة الشـعبية، والتأكيـد علـى اسـتمرار الدولـة فـي طريـق الإصـلاح السياسـي والإداري.

وتفعيـلاً للـدور الحديـث للمجالـس البلديـة الـذي يهـدف منـه تحقـق المبـادئ والمفاهيـم الدوليـة لنشـاطات وتطبيقـات الإدارة المحليـة فـي المملكـة، وذلـك مـن خـلال مسـيرة وعمـل المجالـس البلديـة، صـدر قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (224) وتاريـخ 17 / 8 / 1424هـ القاضـي بتفعيـل المجالـس البلديـة وفقـاً لنظـام البلديـات والقـرى وذلـك بتوسـيع مشـاركة المواطنيـن فـي إدارة الشـؤون المحليـة عـن طريـق الانتخـاب علـى أن يكـون نصـف أعضـاء كل مجلـس بلـدي منتخبًـا، كمـا أن لوزيـر الشـؤون البلديـة والقرويـة أن يختـار النصـف الآخـر مـن ذوي الكفـاءة والأهليـة ويكـون مـن بينهـم رئيـس البلديـة. (قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (224)، 1424هـ).

ولمعالجـة الصعوبـات والتحديـات التـي تواجـه المجالـس البلديـة مـن تأديـة المهـام المناطـة بهـا وتفعيـل دورهـا بالاسـتفادة مـن التجـارب السـابقة للمجالـس البلديـة وكذلـك التجـارب العالميـة فـي هـذا المجـال، صـدر المرسـوم الملكـي رقـم (م/61) وتاريـخ 4 / 10 / 1435هـ بالموافقـة علـى نظـام المجالـس البلديـة واسـتمرارها ليحـل محـل النظـام السـابق للمجالـس البلديـة، ولقـد منـح هـذا النظـام المجالـس البلديـة اسـتقلالًا إداريًـا وماليًـا عـن البلديـات وارتباطهـا تنظيميًـا بوزيـر الشـؤون البلديـة والقرويـة. كمـا منـح هـذا النظـام المجالـس البلديـة اختصاصـات وصلاحيـات أوسـع فـي الرقابـة والتقريـر والمشـاركة فـي إبـداء الـرأي فـي بعـض القضايـا والموضوعـات مـع الجهـاز البلـدي، ورفـع الحـد الأقصـى لعـدد أعضـاء المجلـس إلـى (30) عضـوًا، ومشـاركة جميـع أطيـاف المجتمـع (الرجـل والمـرأة) علـى حـد سـواء بعضويـة المجلـس البلـدي فـي الـدورة القادمـة، وكذلـك تمكيـن أعضـاء المجالـس البلديـة مـن تأديـة واجباتهـم العضويـة وإلـزام الجهـاز البلـدي بتنفيـذ القـرارات الصـادرة مـن المجلـس البلـدي، وتخفيـض سـن الانتخـاب إلـى (18) سـنة

بدلاً من (21) سنة، ورفع المؤهل التعليمي للمرشح، وانتخاب ثلث أعضاء المجلس وتعيين الثلث الآخر. (نظام المجالس البلدية، 1435هـ).

كما صدر في عام 1437هـ اللائحة التنفيذية لنظام المجالس البلدية، بموجب القرار رقم (18888) وتاريخ 25 / 2 / 1437هـ، والتي حددت في الفصل الثالث منها اختصاصات المجلس البلدي في المواد من المادة الثامنة وحتى المادة السابعة والثلاثين الدور الرقابي، والدور التقريري والدور الاستشاري والدور المأمول من المجلس البلدي. (اللائحة التنفيذية لنظام المجالس البلدية، 1437هـ).

ووفقاً لنظام المجالس البلدية الجديد للعام 1435 هـ بلغ عدد المجالس البلدية في الدورة الثالثة لعمل المجالس البلدية في المملكة مائتين وأربعةً وثمانين (284) مجلسًا، موزعة على ثلاث عشرة منطقة، وثلاث محافظات، وبلغ مجموع عدد أعضاء المجالس البلدية بالمناطق والمحافظات بالمملكة (3159) عضواً والمنتخبون منهم (2106) أعضاء، والمعينون (1053) عضوًا.

(2 - 1 - 2) -مهام واختصاصات المجالس البلدية:

المجلس البلدي شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري عن البلدية يرتبط تنظيميًا بوزير الشؤون البلدية والقروية، ويمارس سلطة الرقابة والتقرير وفقًا لأحكام نظام المجالس البلدية ولوائحه التنفيذية في حدود اختصاص البلدية المكاني، ومدة ولاية المجلس أربع سنوات مالية تبدأ من تاريخ السنة المالية للدولة التي تلي تكوينه. (الأمانة العامة لشؤون المجالس البلدية، 1437هـ).

ومع صدور نظام المجالس البلدية الجديد المقر بالمرسوم الملكي رقم (م/61) وتاريخ 4 / 10 / 1435هـ، والذي حل محل النظام القديم للمجالس البلدية، تم منح المجالس البلدية صلاحيات واختصاصات أوسع لكي يمكنها ويفعل دورها بشكل أفضل، إذ حدد النظام في الفصل الأول في المادة الثالثة التي أوضحت أن المجلس يمارس سلطة التقرير والرقابة على الجهاز البلدي. كما حدد النظام في الفصل الثاني المواد من المادة الخامسة حتى المادة الحادية عشرة، واعتبرها موادًا توضح صلاحيات واختصاصات المجلس البلدي التقريرية والرقابية. (نظام المجالس البلدية، 1435هـ).

(2 - 1 - 3) -الإطار التنظيمي للمجالس البلدية في المملكة:

ترتبط جميع المجالس البلدية في المملكة إداريًا بوزير الشؤون البلدية والقروية، وهذا الارتباط التنظيمي للمجالس يكفل لها ويعاونها على إنجاز أعمالها، وكذلك يساعد في مواجهة الصعوبات والتحديات التي تواجهها، وأيضاً إنشاء وحدة إدارية متخصصة بمسمى

الأمانـة العامـة لشـؤون المجالـس البلديـة تعنـى بشـؤون المجالـس البلديـة والانتخابـات وترتبـط هـذه الإدارة مباشـرة بوزيـر الشـؤون البلديـة والقرويـة.

كمـا يوجـد لـكل مجلـس بلـدي أمانـة ترتبـط برئيـس المجلـس البلـدي، وتتولـى عـددًا مـن المهام الإداريـة والسـكرتارية والمعلومـات والعلاقـات العامـة وغيرهـا مـن المهـام الأخـرى المحـددة باللائحـة التنفيذيـة لعمـل المجالـس البلديـة. ويتولـى السـلطات فـي البلديـة كل مـن المجلـس البلـدي ورئيـس البلديـة علـى النحـو التالـي: **أولاً:** المجلـس البلـدي ويمـارس سـلطة التقريـر الرقابـة كمـا حددهـا النظـام، ورئيـس البلديـة ويمـارس سـلطة التنفيـذ بمعاونـة أجهـزة البلديـة وهـو المسـؤول الأول عـن إدارتهـا واتخـاذ القـرارات والتعليمـات الخاصـة بشـؤون البلديـة (الأمانـة العامـة لشـؤون المجالـس البلديـة، 1436هـ).

ولقـد وضحـت اللائحـة التنفيذيـة الجديـدة للمجلـس البلـدي الصـادرة بالقـرار رقـم (18888) وتاريـخ 25 / 2 / 1437هـ، والتـي حلـت محـل اللائحـة التنفيذيـة السـابقة آليـة العمل فـي المجالس البلديـة مـن جميـع الجوانـب التنظيميـة والإجرائيـة والماليـة. (اللائحـة التنفيذيـة لعمـل المجالـس البلديـة، 1437هـ).

(2 - 1 - 4) -الدور الرقابي للمجلس البلدي:

يـؤدي المجلـس البلـدي دوره الرقابـي علـى الجهـاز البلـدي مـن خـلال وسـائل مختلفـة مـن أهمهـا: أولًا: التقاريـر، وهـي نوعـان: التقاريـر التـي ترفـع مـن البلديـة للمجلـس البلـدي بشـكل دوري، والتقاريـر التـي يطلبهـا المجلـس البلـدي مـن البلديـة. ثانيًـا: مراجعـة وتدقيـق عينـات مـن المعامـلات المتعلقـة ببعـض الأنشـطة الرئيسـة والمشـروعات البلديـة علـى مختلـف أنواعهـا. ثالثًا: الزيـارات الميدانيـة للأحيـاء والقـرى والهجـر. رابعًـا: تفقـد المشـاريع والاطـلاع علـى مراحـل تنفيذهـا. خامسًـا: الشـكاوى والملاحظـات التـي يقدمهـا المواطنـون للمجلـس سـواء مـن خـلال الموقـع الإلكترونـي للمجلـس البلـدي أو اللقـاءات العامـة أو الزيـارات الميدانيـة أو عنـد مراجعتهـم للمجلـس البلـدي، (الأمانـة العامـة لشـؤون المجالـس البلديـة، 1436هـ). ولقـد حـدد قـرار وزيـر الشـؤون البلديـة والقرويـة رقـم (60779ص ز) وتاريـخ 10 / 9 / 1428 هـ النشـاطات البلديـة الرئيسـة التـي يمـارس المجلـس الرقابـة عليهـا.

وقـد حـددت المـادة الثامنـة فـي الفصـل الثانـي مـن نظـام المجالـس البلديـة الجديـد الصـادر فـي عـام 1435هـ صلاحيـات واختصاصـات المجلـس البلـدي، إذ أوضحـت أن للمجلـس البلـدي حـق ممارسـة الرقابـة علـى أداء البلديـة، وعلـى مـا تقدمـه مـن خدمـات. (نظـام المجالـس البلديـة، 1435هـ).

(5-1-2) -الدور التقريري للمجلس البلدي:

كما يمارس المجلس البلدي دوره في التقرير مع الجهاز البلدي في الكثير من القضايا المتعلقة بالخدمات البلدية للمواطنين كما حددها نظام المجالس البلدية الجديد الصادر في عام 1435هـ، وقد حددت المادة الرابعة من النظام في الفصل الثاني المتعلق بصلاحيات واختصاصات المجلس أن يتولى المجلس – في حدود اختصاص البلدية – إقرار الخطط والبرامج البلدية. كما حددت المادة الخامسة من النظام أن يقر المجلس مشروع ميزانية البلدية وفقاً للإجراءات النظامية، وما تحدده اللائحة. وكذلك حددت المادة السادسة من النظام أن يقر المجلس الحساب الختامي للبلدية بعد دراسته وفق الإجراءات التي تحددها اللائحة. (نظام المجالس البلدية، 1435هـ).

كما يؤدي المجلس البلدي دوره التقريري مع الجهاز البلدي في الكثير من القضايا المحلية الأخرى المتعلقة بالخدمات البلدية للمواطنين، وتتفاوت أداء المجالس البلدية من منطقة إلى منطقة ومن مدينة إلى أخرى فيما يتعلق بعدد القرارات التي تم اتخاذها، وكذلك القرارات التي تم تنفيذها أو التي تحت التنفيذ، ويتخذ المجلس البلدي قرارته وفقاً للأنظمة واللوائح والتعليمات والقرارات والضوابط والصلاحيات ذات العلاقة باختصاصات المجلس وإمكانات البلدية، وتصدر قرارات المجالس البلدية بالأغلبية وإذا تساوت الأصوات يكون صوت الرئيس أو نائبه في حالة غيابه مرجحاً، وترسل القرارات إلى البلدية للتنفيذ.

(6 - 1 - 2) -الدور الاستشاري لعضو المجلس البلدي:

كما يمارس عضو المجلس البلدي دوره الاستشاري في إبداء الرأي في بعض الموضوعات والقضايا التي يعرضها عليه الجهاز البلدي. كما صدر قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم (60778ص ز) وتاريخ 10 / 9 / 1428هـ المتعلق بدور المجالس البلدية في قضايا تخطيط الأراضي، إذ منح القرار المجلس البلدي حق مراجعة مخطط تخطيط الأراضي والتأكد من تلبيته لجميع متطلبات المخطط المحددة في اللائحة التنفيذية لعمل المجالس البلدية، والتأكد من تنفيذ اشتراطات المرحلة التنموية الواقع ضمنها المخطط ورفع ملاحظاته إلى وزير الشؤون البلدية والقروية. (قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم (60779 ص ز)، 1428هـ).

وقد حددت المادة السابعة في الفصل الثاني من نظام المجالس البلدية الجديد الصادر في عام 1435هـ المتعلق بصلاحيات واختصاصات المجلس البلدي، أن يدرس المجلس البلدي الموضوعات التي تعرض عليه، ويبدي رأيه في شأنها قبل رفعها إلى الجهات المختصة. (نظام المجالس البلدية، 1435هـ).

(2-2) -الدراسات السابقة:

(2 - 2 - 1) -الدراسات العربية:

يستعرض هذا الجزء الدراسات السابقة المتعلقة بأداء أعضاء المجالس البلدية لدورهم الرقابي والتقريري والاستشاري لغرض البدء مما انتهى إليه الآخرون؛ إذ سيتم استعراض تلك البحوث والدراسات والتجارب المحلية والدولية لتوضيح أهدافها وأهم ما توصلت إليه من نتائج، ومحاولة الاستفادة منها في الإجابة عن التساؤلات المطروحة في هذا البحث، وبشكل عام يلاحظ فقر ونقص في الأدبيات المحلية في مجال أبحاث قياس أداء المجالس البلدية، ومدى ممارسة أعضاء المجالس البلدية لدورهم الرقابي والتقريري والاستشاري بشكل خاص.

فمن أهم الدراسات التي يمكن البدء بها في هذا المجال تلك الدراسة الحديثة التي أجراها (مركز الملك سلمان للإدارة المحلية، 1439هـ) وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم الوضع الحالي للمجالس البلدية، والمجالس المحلية، ومجالس المناطق في المملكة العربية السعودية، وكيفية رفع أدائها وتكامل جهودها للمساهمة بفاعلية في تحقيق أهداف التنمية الشاملة، وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة أن أعضاء المجالس البلدية يوجهون العديد من التحديات والمعوقات للقيام بالأدوار المطلوبة منهم في المجلس البلدي، ومن أبرز هذه التحديات هو ضعف الصلاحيات الممنوحة لعضو المجلس البلدي، وضعف الموارد والامكانات المالية والميزانيات المطلوبة، والموارد البشرية، والموارد التقنية، وعدم توفر مقرات للمجالس البلدية مستقلة عن البلديات، مما يجعلها كأنها تابعة للبلدية في حين أن دورها هو الرقابة والتقرير وتقديم الرأي والمشورة للرفع من أداء الجهاز البلدي.

وفي دراسة أخرى أجراها (مركز الملك سلمان للإدارة المحلية، 1438هـ) بعنوان الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية الواقع والرؤية المستقبلية، وتهدف هذه الدراسة إلى عمل تقييم شامل لنظام الإدارة المحلية في المملكة والذي يتألف من مستويين وهما: المستوى البلدي والمستوى المناطقي، وقد بينت نتائج هذه الدراسة العديد من التحديات والمعوقات التي تواجه الإدارة المحلية ومن أبرزها ما يلي: أولًا: تقادم نظم واللوائح التنفيذية للإدارة المحلية؛ إذ إنها لا تحتوي على وصف دقيق لأدوار ومسؤوليات الأجهزة المحلية في المنطقة، ثانيًا: غياب التنسيق الفعال بين الأجهزة الحكومية الخدمية المحلية، ثالثًا: النقص الشديد في الموارد المالية والبشرية اللازمة لأجهزة الإدارة المحلية للقيام بالأدوار المنوطة بها، رابعًا: عدم وجود جهة مرجعية موحدة للإدارة المحلية في المملكة، خامسًا: محدودية السلطات والصلاحيات الممنوحة لأجهزة الإدارة المحلية.

وفي دراسة أخرى (ربايعة، وحبش، 2013م)، هدفت إلى معرفة دور المشاركة الشعبية في المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية في محافظة جنين من وجهة نظر أعضاء المجالس البلدية المنتخبة في هذه المحافظة، وأظهرت نتائج الدراسة أن الدرجة الكلية لمشاركة أفراد المجتمع المحلي في المشاريع التي نفذتها البلدية كانت دون المتوسط. كما تبين أنه لا توجد فروق إحصائية بين إجابات أفراد عينة البحث تعزى لمتغيرات: الجنس والعمر والمؤهل العلمي والموقع الإداري لعضو المجلس البلدي.

أما دراسة (آل سالم، 1436هـ) عن معوقات عمل المجلس البلدي فقد أوضحت أن من أهم معوقات عمل المجالس البلدية ضعف الكفاءات الإدارية والمالية لدى بعض أعضاء المجالس البلدية وخاصة في المحافظات، وعدم وضوح الرؤية لدى بعض أعضاء المجالس البلدية يخلق حالة من عدم الانسجام بين الأعضاء، وتقادم الأنظمة والقواعد المنظمة لعمل المجالس البلدية وعدم ملاءمتها لمواكبة التطورات الهائلة للظروف السائدة حاليا.

وفي دراسة أخرى (الجنيدي، 1436هـ) عن الصعوبات التي تواجه المجالس البلدية، أوضحت الدراسة أن المجالس البلدية تقوم بدور رقابي وتقريري مهم على الجهاز البلدي كجزء من مشاركة المواطنين في العمل البلدي وممثلة لهم، لكن نظرًا لحداثة التجربة لدى الكثير من أعضاء المجلس بالعمل البلدي واجهت الكثير من المجالس البلدية تحديات كبيرة قسمها إلى ثلاثة أقسام: أولًا: صعوبات إدارية تتمثل في: (عدم تفرغ عضو المجلس البلدي، وتأخر الرد من الامانات على استفسارات المجلس البلدي، وعدم اكتمال المعلومات المطلوبة، وعدم وجود نماذج واضحة للعلاقة مع الأمانات ... إلخ). ثانيًا: صعوبات مالية تتمثل في: (ضعف الميزانية المعتمدة للمجالس البلدية، وعدم تفهم الممثل المالي لطبيعة عمل المجلس البلدي، وعدم تغطية النفقات المالية لجوانب مهمة من عمل المجلس البلدي مثل الدراسات والأبحاث، ونفقات التقارير الميدانية، ونفقات الاستشارات الفنية. **ثالثاً**: صعوبات فنية: تتمثل في: (عدم توافر المعلومات الكافية للمجلس البلدي من البلديات والأمانات، ضعف خبرة أعضاء المجلس البلدي، عدم وضوح الدور المطلوب من عضو المجلس البلدي، عدم الفهم الكامل لبعض الأعضاء للأنظمة البلدية...إلخ. كما اقترحت الورقة بعض الحلول للتعامل مع هذه الصعوبات.

(2 - 2 - 2) -الدراسات الأجنبية:

ومن أهم الدراسات الأجنبية التي يمكن البدء بها دراسة (Zhan,Y. & Feiock, R. 2010) فقد هدفت إلى توضيح العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات من قبل رئيس المجلس البلدي، والآليات التي يتم اتباعها من قبل المسؤولين البلديين المنتخبين في دعم القرار البلدي في ولاية فلوريدا الأمريكية. وخلصت الدراسة إلى أن العوامل غير الرسمية لرئيس

المجلس البلدي مثل الخبرة في العمل البلدي، والتأهيل المهني، والعلاقة القوية بين رئيس المجلس البلدي والأعضاء في المجلس البلدي تؤثر تأثيرًا كبيرًا في القرارات والسياسات التي يتبعها المجلس البلدي. كما أوصت الدراسة إلى الحد من التوتر بين رئيس المجلس البلدي والأعضاء يسهم بشكل كبير في فاعلية أداء المجلس البلدي في المدينة.

أما (Eulau, H. & Eyestone, R. 2014) في دراستهما أوضحا أن الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية بين أعضاء المجالس البلدية والتفاوت بين سكان المدن والبيئات الحضرية وسكان البيئات الريفية وأحيانًا بين سكان البيئة الحضرية الواحدة، ينعكس على نمط الحياة التي يعيشونها مما تؤثر تأثيرًا كبيرًا في طريقة ونوع القرارات المحلية التي يتخذونها وتؤثر في البيئة المحلية؛ لذا أوصت هذه الدراسة بأهمية مراعاة هذه الفروقات وأثرها في القرار البلدي المحلي.

وبينت دراسة (Abdulaal, W. 2008) على مدينة جدة أهمية قرار المشاركة بين القطاع الخاص والبلديات للتغلب على قلة الموارد المالية لدى البلديات وتحسين أدائها وتقديم خدمات بلدية أفضل، وللتغلب على المعاناة التي تعانيها البلديات من نقص في الموارد المالية مما ينعكس سلباً في جودة خدماتها. ومن ثم أوصت الدراسة بضرورة مشاركة البلديات للقطاع الخاص كبديل لتحسين الخدمات البلدية والرفع من مستوى جودتها.

وأوضح (Jones, M. & Chris, B. 2005) في دراسته عن تنظيم المجالس البلدية في مقاطعة أونتاريو، بكندا أن المجالس البلدية والبلديات جربت ولا زلت تجرب نماذج تنظيمية مختلفة لرفع مستوى أدائها وتلبية احتياجات المواطنين. وخلصت هذه الدراسة إلى أن المجالس البلدية واللجان الدائمة المنبثقة من انتخابات محلية ويرأسها رئيس قديم ذو خبرة أكثر فاعلية من النماذج الأخرى في تحقيق رغبات المواطنين والرفع من مستوى الخدمات البلدية المقدمة لهم.

أما دراسة (Greasly, S. & John, P. 2010) عن تأثير القيادة القوية في الحكومة المحلية والمجالس المحلية في بعض المدن في المملكة المتحدة على تحسين السياسات والنتائج من خلال التنسيق الفعال والرقابة والتحكم وتسهيل اتخاذ القرار. فقد خلصت إلى أن القيادة القوية للمجالس المحلية لها تأثير كبير في رضا المواطنين، وتأثيرها في النتائج كبير جداً من خلال الآلية الفعالة التي يتبعونها في الرقابة على أداء المجالس المحلية وسهولة اتخاذ القرار المحلي.

وفي دراسة (Cooper, T & Kathi, P. 2005) على نموذج للتعاون بين مجالس الأحياء والأجهزة الأخرى في مدينة لوس أنجلس، أوضحت الدراسة أن مدينة لوس أنجلس عملت على برنامج لزيادة مشاركة المواطنين وتفاعلهم مع المجالس البلدية ومجالس

الأحياء في المدينة من خلال عقد الجلسات العامة في الأحياء، واستشارة المواطنين في قضايا محلية تهمهم، ومحاولة تشجيع المواطنين على طرح آرائهم وملاحظاتهم. ولقد بين هذا النموذج نجاحه في زيادة مشاركة المواطنين وتفاعلهم مع الحكومة المحلية، وكذلك الرفع من أدائها وتحقيقها احتياجات ورغبات المواطنين.

وتؤكد مراجعة الدراسات السابقة خاصة المحلية منها على الصعوبات والتحديات التي يواجهها عضو المجلس البلدي في ممارسة الأدوار المنوطة به على الرغم من محاولة بعض المجالس من تحسين أدائها وممارستها للدور المطلوب منها، ومن أبرز هذه التحديات عدم وضوح الدور، وضعف الصلاحيات، وضعف الموارد والإمكانات المالية والميزانيات المطلوبة، والموارد البشرية، والموارد التقنية، وضعف التأهيل والتدريب المناسب لعضو المجلس البلدي. أما الدراسات الأجنبية فأوضحت أن المجالس البلدية والبلديات جربت -ولا زلت تجرب- نماذج تنظيمية مختلفة لرفع مستوى أدائها وتلبية احتياجات المواطنين، ورفع مستوى الخدمات البلدية المقدمة لهم من خلال استخدام وسائل وأساليب مختلفة لتعزيز دور عضو المجلس البلدي التقريري والاستشاري والرقابي على الجهاز البلدي، وتعزيز مفهوم الشراكة مع الجهاز البلدي مما يعود بالفائدة على المجتمع المحلي.

ثالثاً: منهجية البحث وإجراءاته:

يتناول هذا الجزء إيضاحاً لمنهج البحث، وتفصيلاً لمحدداتها الموضوعية والبشرية والزمنية، بالإضافة إلى تحديد مجتمع البحث، ووصفاً لعينة البحث وطريقة اختيارها، والأدوات التي تم استخدامها لجمع بيانات البحث، وأساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة، وذلك حسب التفصيل التالي.

(3 - 1) -المنهج العلمي المستخدم في البحث:

انطلاقاً من طبيعة البحث والمعلومات المراد الحصول عليها للتعرف على اتجاهات أعضاء المجلس البلدي نحو ممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسة في الجهاز البلدي في المملكة العربية السعودية، فإن منهج البحث المناسب هو:

المنهج الوصفي التحليلي (المسحي)؛ إذ يقوم على دراسة الواقع، ويهتم بوصفه وصفًا دقيقًا، ويعبر عنه تعبيرًا كيفيًّا أو كميًّا؛ فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفًا رقميًّا يوضح مقدار الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى. (عبيدات، وآخرون، 2012م: 80).

(3 - 2) حدود البحث:

تشمل حدود البحث المجالات (الحدود) التالية:

أولاً: -المجال الموضوعي: انحصر البحث في التعرف على اتجاهات أعضاء المجلس البلدي نحو ممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسة في الجهاز البلدي في المملكة العربية السعودية.

ثانياً: -المجال البشري: اقتصر البحث على مقدمي الخدمة من (أعضاء المجلس البلدي) في الأمانات والبلديات في المملكة العربية السعودية.

ثالثاً: -المجال الزماني: يدور حول مدة إجراء الدراسة الميدانية، وهي عام 1439 هـ.

(3 - 3) -أداة البحث وإجراءاتها:

نظرًا للطبيعة الوصفية للبحث، وللوقت المسموح به لإجرائها، والإمكانيات المادية المتاحة، فقد وجد أن الأداة الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف هذا البحث هي «الاستبانة»، وبعد الاطلاع على أدبيات البحث الحالي والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع هذا البحث، تم تصميم استبانة موجهة لعينة من أعضاء المجلس البلدي، ومن خلال هذه الاستبانة تم جمع بيانات البحث اللازمة للإجابة عن تساؤلاته وتحقيق أهدافه. واشتملت هذه الاستبانة على الأجزاء التالية:

الجزء الأول: اشتمل على البيانات الأولية (الشخصية والوظيفية) لأفراد عينة البحث من مقدمي الخدمة (أعضاء المجلس البلدي)، وهي أسئلة عن (الجنس، والحالة الاجتماعية، والعمر، والمؤهل التعليمي، والحالة الوظيفية، العضوية للمجلس البلدي، ونوع العضوية، وفئة البلدية التابع لها المجلس، وعدد الأعضاء).

الجزء الثاني: يحتوي على محاور البحث الرئيسة، ويشتمل على مجموعة الأسئلة (العبارات) التي تقيس اتجاهات أعضاء المجلس البلدي نحو ممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسة في الجهاز البلدي في المملكة العربية السعودية، لدورهم الرقابي والتقريري والاستشاري، بحيث تغطي أربعة محاور رئيسية وهي: 1 - قياس أداء عضو المجلس البلدي في ظل النظام الجديد للمجالس البلدية. 2 - قياس مدى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الرقابي. 3 - قياس مدى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره التقريري. 4 - قياس مدى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الاستشاري وإبداء الرأي في الموضوعات التي تعرض عليه. وقد تم الاعتماد في إعداد هذا الجزء الثاني بكاملة على الشكل المغلق (Closed Questionnaire) الذي يحدد الاستجابات المحتملة لكل سؤال. وقد تم استخدام مقياس ليكرت المتدرج ذي النقاط الخمس لقياس درجة الموافقة على هذه العبارات، بحيث أخذ هذا المقياس الشكل التالي: -(1) =لا أوافق مطلقًا، (2) =لا أوافق، (3) =محايد، (4) =أوافق، (5) =أوافق بشدة.

(3 - 4) -قياس صدق الاستبانة:

يقصد بصدق الاستبانة «شمولها لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها» (عبيدات 2012م، ص 280)، ومن أجل التحقق من صدق أداة الدراسة (الاستبانة) الحالية، تم الاعتماد على اختبار الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين) كأحد الاختبارات المستخدمة في قياس الصدق؛ إذ تم عرض هذه الاستبانة في صورتها الأولية على عدد من المحكمين والخبراء (مجموعة من المتخصصين في مجال الإحصاء ومنهجية البحوث، والإدارة العامة، والتخطيط الحضري، وبعضًا من أعضاء المجالس البلدية الحاليين والسابقين)، وطلب منهم إبداء الرأي في مدى ملاءمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات، ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور الدراسة الأساسية، هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه ضروريًّا من تعديل في صياغة العبارات، أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة لازمة لأداة البحث، إلى جانب مقياس ليكرت المستخدم في الاستبانة. واستنادًا إلى الملحوظات التي أبداها بعض المحكمين، تم إجراء بعض التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين.

(3 - 5) -قياس ثبات الاستبانة:

يُشير الثبات إلى مقدرة الاستبانة على إعطاء نفس النتائج باستمرار إذا ما تكرر تطبيقها تحت نفس الظروف على نفس الأشخاص (المغربي، 2011م: ص264). أما طرق تقدير ثبات أداة البحث فأبرزها طريقة الاتساق الداخلي بين بنود الأداة، وهذه الطريقة تعتمد على تطبيق الأداة مرة واحدة على مجموعة معينة من الأفراد، ثم تقدير الثبات باستخدام إحدى المعادلات الإحصائية (عطيفة، 1996م: ص 268). ومن أشهر المعاملات المستخدمة لقياس الثبات الداخلي للأداة معامل الاتساق الداخلي لكرونباخ((Cronbach's Alpha (α). وللوقوف على ثبات أداة البحث تم استخدام عينة عشوائية استطلاعية قوامها (40) من أعضاء المجالس البلدية، وطلب منهم الإجابة عن محتوى الأسئلة، وبعد استعادتها تم حساب معامل الاتساق الداخلي لكرونباخ، وبلغت قيمته لكل محور من محاور البحث الرئيسة (0.901، 0.948، 0.907) على التوالي. وتعد هذه القيم مرتفعة ومُطمئنة جدًّا لمدى ثبات أداة البحث؛ إذ يرى كثير من المختصين أن المحك للحكم على كفاية معامل الفا كرونباخ هو (0.75) (فهمي، 2005م، ص59)، الأمر الذي يشير إلى ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها أداة البحث عند تطبيقها.

(3 - 6) -مجتمع وعينة البحث:

(3 - 6 - 1) -مجتمع البحث:

يعرف مجتمع البحث بأنه: جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبذلك فإن

مجتمع البحث هو جميع الأفراد والأشياء الذين يُكونون موضوع ومشكلة الدراسة (عبيدات، وآخرون، 2012 م :96). وبناءً على موضوع البحث وأهدافه فقد تحدد المجتمع المستهدف على أنه يشمل جميع أعضاء المجالس البلدية في المملكة العربية السعودية في الدورة الثالثة من عمل المجالس البلدية، والذي بلغ عددهم (3159) عضواً، يمثلون 284 مجلساً بلدياً وكان توزيعهم بحسب فئات الأمانات والبلديات.

(3 - 6 - 2) -عينة البحث:

تُعرَف العينة بأنها «مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة، مكونة من عدة أفراد أو عناصر، تمثل المجتمع تمثيلاً صحيحاً وصادقًا، يتم اختيارها في ضوء معايير علمية، ويتم إجراء الدراسة عليها بدلًا من إجراء الدراسة على المجتمع كله، إذا تعذر دراسته لكبر حجمه، ويتم اختيار العينة من المجتمع بطرق عشوائية وغير عشوائية» (إدارة الجودة والاعتماد الأكاديمي بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011م: 24). وحيث إن مفردات المجتمع في هذا البحث تتسم بعدم التجانس باختلاف فئات الأمانات والبلديات؛ لذا تم الاعتماد على أسلوب المعاينة الطبقية المتناسبة (Proportional Stratified Sampling)، الذي يحقق أقل قدر من التباين بين مفردات كل طبقة؛ إذ يبدو تجانس مفرداتها واضحًا، كما يحقق تمثيل الطبقات بشكل تفصيلي داخل العينة عن طريق استخدام أسلوب التخصيص النسبي، بمعنى أن تمثيل كل طبقة في العينة بنفس وزنها النسبي في المجتمع، فنحصل بذلك على عينة ممثلة للمجتمع (فهمي، 2005م، ص128)، وقد تم استخدام عينة عشوائية طبقية حجمها (343 عضو مجلس بلدي) [1]، وكان توزيعهم على الطبقات المختلفة (فئة الأمانات والبلديات).

وتجدر الإشارة إلى أنه تم بالتنسيق مع الأمانة العامة لشؤون المجالس البلدية، وهي الجهة المشرفة على جميع المجالس البلدية في المملكة؛ إذ تم تسليم الاستبانة لهم وكتبوا لها خطابًا رسميًّا، وأرسلت على الموقع الإلكتروني الخاص لجميع المجالس البلدية في المملكة، للحصول على الحصة المقررة في العينة لكل فئة من فئات البلديات والأمانات الموضحة في الجدول السابق، وقد تم استرداد (250) استبانة صالحة للتحليل، بنسبة استجابة بلغت (72.9%)، وتعد هذه النسبة من نسب الردود الجيدة بالنظر إلى الأسلوب المستخدم في جمع البيانات(Mark A. Hager, et al . 2003: 252 - 267).

(3 - 7) -أساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة في البحث:

لتحديد طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في الجزء

(1) تم تحديد هذا العدد بناء على خطأ مسموح به مقدارها (0.05)، ودرجة ثقة مقدارها (95%).

الثاني من استبانة البحث، تم حساب المدى (5 - 1=4)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (4 / 5= 0.80) بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا يستطيع البحث تفسير النتائج كما يلي (بدران العمر، 2004م: 127):

1. إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تقع ما بين (1 إلى أقل من1.80) فإن هذا يعني أن درجة ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره في الجهاز البلدي (ودرجة أداء عضو المجلس البلدي في ظل النظام الجديد للمجالس البلدية)، هي درجة ضعيفة جدًّا. (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 1 وليس أكبر من 1.8).

2. أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تقع ما بين (1.80 إلى أقل من2.60) فإن هذا يعني أن درجة ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره في الجهاز البلدي (ودرجة أداء عضو المجلس البلدي في ظل النظام الجديد للمجالس البلدية)، هي درجة ضعيفة. (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 1.8 وليس أكبر من 2.6).

3. وإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تقع ما بين (2.60 إلى أقل من3.40) فإن هذا يعني أن درجة ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره في الجهاز البلدي (ودرجة أداء عضو المجلس البلدي في ظل النظام الجديد للمجالس البلدية)، هي درجة متوسطة. (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 2.6 وليس أكبر من 3.4).

4. وإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تقع ما بين (3.40 إلى أقل من4.20) فإن هذا يعني أن درجة ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره في الجهاز البلدي (ودرجة أداء عضو المجلس البلدي في ظل النظام الجديد للمجالس البلدية)، هي درجة عاليةً. (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 3.4 وليس أكبر من 4.2).

5. وإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تقع ما بين (4.20 إلى 5) فإن هذا يعني أن درجة ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره في الجهاز البلدي (ودرجة أداء عضو المجلس البلدي في ظل النظام الجديد للمجالس البلدية)، هي درجة عاليةٌ جدًّا. (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 4.2).

كما تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة والموجودة في برنامج (SPSS).

رابعاً: عرض وتحليل نتائج البحث:

يشمل الإطار التحليلي للبحث على تحليل نتائج الاستبانة المتعلقة بقياس آراء واتجاهات أعضاء المجلس البلدي (مقدمي الخدمة) عن مدى ممارستهم للدور المنوط بهم (الرقابي، التقريري، الاستشاري) وفقًا للتسلسل الذي تم من خلاله وضع الاستبانة على النحو التالي:

(4 - 1) – أبرز النتائج المتعلقة بآراء مقدمي الخدمة (أعضاء المجلس البلدي) تجاه مدى ممارستهم لأدوارهم (الرقابية، التقريرية، الاستشارية) في المجلس الذي يمثلونه:

(4 - 1 - 1): -الخصائص الأولية:

يتناول هذا الجزء من التحليل العديد من المتغيرات المتعلقة بالبيانات الأولية عن أفراد عينة البحث من أعضاء المجالس البلدية في المملكة العربية السعودية مثل المؤهل العلمي والحالة الاجتماعية والعمر والمؤهل العلمي والحالة الوظيفية .... إلخ. ولقد أوضحت النتائج ما يلي: أولًا: غالبية أفراد عينة البحث (تحديدًا ما نسبته 97.6% من الإجمالي) كانت من الذكور، في حين مثَّل الإناث ما نسبته (2.4%) من إجمالي أفراد عينة البحث. ثانيًا: بلغ المتزوجون ما نسبته (92.8%) من إجمالي أفراد العينة، في حين بلغ «غير المتزوجين» ما نسبته (7.2%) من إجمالي أفراد عينة البحث. ثالثًا: الفئة العمرية الشائعة بين أفراد عينة البحث هي فئة «من 40 إلى أقل من 50 سنة»؛ إذ مثَّل أفراد عينة البحث في هذه الفئة ما نسبته (52.8%) من إجمالي أفراد العينة. رابعًا: المؤهل العلمي الشائع بين أفراد عينة البحث هو مؤهل «الجامعي «، إذ مثَّل أفراد عينة البحث في هذا المستوى ما نسبته (72.4%) من إجمالي أفراد العينة. خامسًا: مثَّل الموظفون الحكوميون ما نسبته (56.4%) من إجمالي أفراد العينة، في حين مثَّل «موظفو القطاع الخاص» ما نسبته (35.6%)، و «المتقاعدون» ما نسبنه (8.0%) من إجمالي أفراد عينة البحث. سادسًا: العدد الأكبر من أفراد عينة البحث كانوا «أعضاء منتخبين»، إذ مثَّلوا ما نسبته (65.6%) من إجمالي أفراد العينة، في حين مثَّل «الأعضاء المعينون» ما نسبتهم (34.4%) إجمالي أفراد عينة البحث. سابعًا: غالبية أفراد عينة البحث (تحديدًا ما نسبته 90.0%% من الإجمالي) كانوا «أعضاء في المجلس»، في حين مثَّل «نواب رؤساء المجالس» ما نسبتهم (4.0%) من الإجمالي، ومثَّل «رؤساء المجالس» ما نسبتهم (6.0%) من إجمالي أفراد عينة البحث. ثامنًا: متوسط عدد أعضاء المجلس البلدي الذي يمثله العضو هو تقريبًا (16) عضوًا، بانحراف معياري (7) أعضاء.

(4 - 2): -المعلومات (البيانات) عن مستوى أداء عضو المجلس البلدي:

جدول رقم (1): أداء عضو المجلس البلدي في ظل النظام الجديد للمجالس البلدية

العبارات	درجة الموافقة من وجهة أفراد عينة البحث		فترة الثقة لمتوسط لدرجة الموافقة من وجهة أفراد مجتمع البحث *		مستوى الأداء
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
يُمكِّن النظام الجديد للمجالس البلدية عضو المجلس البلدي من تحقيق الدور المنوط به.	3.231	1.294	2.979	3.482	متوسط
يُسهم عضو المجلس البلدي في تحسين أداء الجهاز البلدي	3.010	1.432	2.726	3.294	متوسط
تُسهم اللائحة التنفيذية الجديدة في تحسين أداء عضو المجلس البلدي.	3.050	1.513	2.750	3.350	متوسط
يمتلك عضو المجلس البلدي الموارد (المالية، البشرية، التقنية) اللازمة للقيام بالمهام المناطة به.	2.697	1.216	2.454	2.939	ضعيف
يمتلك عضو المجلس البلدي الصلاحيات اللازمة نظاماً للتأثير على الجهاز البلدي.	2.670	1.256	2.421	2.919	ضعيف
بشكل عام	2.9316	1.3422	2.666	3.1968	متوسط

* تم إيجاد فترة الثقة للمتوسط عند مستوى معنوية (مستوى دلالة نظري) محدد مسبقاً (α= 0.05)

يبين الجدول رقم (1) أن مستوى أداء عضو المجلس البلدي بشكل عام هو مستوى متوسط، كما يبين الجدول ما يلي: أولًا: النظام الجديد للمجالس البلدية يُمكِّن بدرجة متوسطة عضو المجلس البلدي من تحقيق الدور المنوط به. ثانيًا: يُسهم عضو المجلس البلدي بدرجة متوسطة في تحسين أداء الجهاز البلدي. ثالثًا: تسهم اللائحة التنفيذية الجديدة بدرجة متوسطة في تحسين أداء عضو المجلس البلدي. رابعًا: يمتلك عضو المجلس البلدي بدرجة

ضعيفة الموارد (المالية، والبشرية، والتقنية) اللازمة للقيام بالمهام المناطة به. خامسًا: يمتلك عضو المجلس البلدي بدرجة ضعيفة الصلاحيات اللازمة نظامًا للتأثير على الجهاز البلدي. وتتفق هذه النتائج مع بعض الدراسات السابقة ومن أهمها (دراسة مركز الملك سلمان للإدارة المحلية، 1439هـ)، ودراسة (العلوان، والبكر، 1436هـ) التي أكدت ضعف الصلاحيات، وضعف الموارد المالية، والبشرية، والتقنية والتي تؤثر بشكل كبير على أداء عضو المجلس البلدي للأدوار المنوطة به.

(4 - 3): -المعلومات (البيانات) عن اتجاهات أعضاء المجلس البلدي نحو ممارستهم لأدوارهم الرقابية والتقريرية والاستشارية في الأنشطة الرئيسة في الجهاز البلدي:

يتناول هذا الجزء تحليلاً وتقييمًا شاملًا لمدى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الرقابي والتقريري والاستشاري وإبداء الرأي، وفي سبيل تحقيق ذلك تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجة الموافقة على ممارسة هذه الأدوار من وجهة نظر أفراد عينة البحث، إلى جانب حدي الثقة لمتوسط درجة الموافقة من وجهة نظر أفراد مجتمع البحث على ممارستهم لهذه الأدوار. وسيتم **أولا** التعرف على مدى ممارسة هذه الأدوار بشكل عام، ثم ننتقل إلى التعرف على مدى ممارسة هذه الأدوار على الأنشطة الرئيسة المختلفة في الجهاز البلدي، وذلك على النحو التالي:

(4 - 3 - 1): -مدى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الرقابي والتقريري والاستشاري وإبداء الرأي بشكل عام على الأنشطة الرئيسة في الجهاز البلدي:

يمثل قيام عضو المجلس البلدي بشكل عام بالدور المنوط به على الأنشطة الرئيسة في الجهاز البلدي دورًا مهمًّا في دعم وتوجيه التنمية الشاملة والمستدامة في البيئات الحضرية كما يوضحها الجدول رقم (2):

جدول رقم (2): مدى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الرقابي والتقريري والاستشاري وإبداء الرأي بشكل عام على الأنشطة الرئيسة في الجهاز البلدي

الأدوار مرتبةً تنازليًّا وفقاً لدرجة ممارستها	درجة الموافقة على ممارسة هذه الأدوار من وجهة أفراد عينة البحث		فترة الثقة لمتوسط لدرجة الموافقة على ممارسة هذه الأدوار من وجهة أفراد مجتمع البحث *		مستوى الممارسة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
التقريرية	3.521	.9400	3.404	3.638	كبير نسبيا
الرقابية	3.154	.8770	3.045	3.263	متوسط
الاستشارية	1.912	.8390	1.808	2.017	ضعيف
بشكل عام	2.863	.7680	2.767	2.958	متوسط

* تم إيجاد فترة الثقة للمتوسط عند مستوى معنوية (مستوى دلالة نظري) محدد مسبقاً (α= 0.05)

يوضح الجدول رقم (2) ما يلي: أولًا: بالنظر إلى حدي الثقة لمتوسط درجة الموافقة على ممارسة الادوار بشكل عام من وجهة نظر أفراد مجتمع البحث (μ)، تبين أن مستوى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الرقابي والتقريري والاستشاري وإبداء الرأي بشكل عام على الأنشطة الرئيسة في الجهاز البلدي هو مستوى متوسط (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 2.6 وليس أكبر من 3.4)، إذ كان مستوى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره التقريري على الأنشطة الرئيسة في الجهاز البلدي مستوى كبيرًا نسبيًّا (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 3.4 وليس أكبر من 4.2)، وكان مستوى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الرقابي على الأنشطة الرئيسة في الجهاز البلدي هو مستوى متوسط (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 2.6 وليس أكبر من 3.4)، في حين أن مستوى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الاستشاري وإبداء الرأي في بعض القضايا والموضوعات البلدية في الجهاز البلدي هو مستوى ضعيف (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 1.8 وليس أكبر من 2.6). ثانيًا: ترتيب هذه الأدوار (ترتيبًا تنازليًّا) من حيث درجة ممارستها (بناء على قيمة المتوسط الحسابي) على النحو التالي: (الدور التقريري بمتوسط 3.521، الدور الرقابي بمتوسط 3.154، الدور الاستشاري بمتوسط 1.912).

(4 - 3 - 2): -مدى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الرقابي على الأنشطة الرئيسة في الجهاز البلدي:

يمثل قيام عضو المجلس البلدي بدوره الرقابي على الانشطة الرئيسة في الجهاز البلدي دوراً مكملاً للأجهزة الرقابية الأخرى وأهمية بالغة في تحقيق التنمية الحضرية

المستدامة؛ لذا سوف يتم تحليل أداء عضو المجلس البلدي من خلال تقييم مدى ممارسته لدوره الرقابي على أنشطة الجهاز البلدي التالية كما يوضحها الجدول رقم (3):

جدول رقم (3): مدى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الرقابي على الأنشطة الرئيسة في الجهاز البلدي

الدور الرقابي مرتب تنازليًا وفقًا لدرجة ممارسته	درجة الموافقة على ممارسة هذا الدور من وجهة أفراد عينة البحث		فترة الثقة لمتوسط لدرجة الموافقة على ممارسة هذا الدور من وجهة أفراد مجتمع البحث *		مستوى الممارسة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
1-الإجراءات الخاصة بتقسيم الأراضي.	4.072	1.173	3.926	4.218	كبير
2-الزيارات التي تقوم بها اللجان الخاصة.	3.972	936.	3.855	4.089	كبير
3-تقارير الاستثمارات البلدية.	3.728	1.037	3.599	3.857	كبير
4-تقارير تحصيل الإيرادات.	3.088	1.034	2.959	3.217	متوسط
5-الإجراءات الخاصة بمنح الأراضي السكنية.	2.572	1.012	2.446	2.698	ضعيف
6-التقارير الدورية التي تقدمها البلدية عن أعمالها.	2.536	1.065	2.403	2.669	ضعيف
7-تقارير سير عمل المشروعات التي تنفذها البلدية.	2.044	1.268	1.886	2.202	ضعيف

* تم إيجاد فترة الثقة للمتوسط عند مستوى معنوية (مستوى دلالة نظري) محدد مسبقاً (α= 0.05)

يبين الجدول رقم (3) أن مستوى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الرقابي على (الإجراءات الخاصة بتقسيم الأراضي، الزيارات التي تقوم بها اللجان الخاصة، تقارير الاستثمارات البلدية) كبير، ومستوى ممارسته لدوره الرقابي على (تقارير تحصيل الإيرادات) متوسط، في حين أن مستوى ممارسته لدوره الرقابي على (الإجراءات الخاصة بمنح الأراضي

السكنية، التقارير الدورية التي تقدمها البلدية عن أعمالها، تقارير سير عمل المشروعات التي تنفذها البلدية) ضعيف. وهذا يعزى لتباطؤ الجهاز البلدي في تقديم تقاريره الدورية عن أعماله وتقارير سير العمل على المشروعات التي ينفذها للمجلس البلدي، وتتوافق هذه النتائج مع بعض الدراسات السابقة التي أوضحت أن هناك الكثير من التحديات التنظيمية والإدارية والمالية التي تواجه عضو المجلس البلدي وتحد من قدرته على تأدية الدور الرقابي المنوط به على معظم الأنشطة البلدية، مثل دراسة (الجنيدي، 1436هـ) ودراسة (عبيد، وآخرون، 2013م).

(4 - 3 - 3): -مدى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره التقريري على الأنشطة الرئيسة في الجهاز البلدي:

يمثل قيام عضو المجلس البلدي لدوره التقريري على النشطة الرئيسة في الجهاز البلدي دورًا مهمًّا في ترشيد القرارات وتوجيهها التوجيه الصحيح داخل المدينة؛ لذا سوف يتم تحليل أداء عضو المجلس البلدي من خلال تقييم مدى ممارسته لدوره التقريري على أنشطة الجهاز البلدي التالية كما يوضحها الجدول رقم (4):

جدول رقم (4): مدى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره التقريري على الأنشطة الرئيسة في الجهاز البلدي

الدور الرقابي مرتب تنازليًّا وفقًا لدرجة ممارسته	درجة الموافقة على ممارسة هذا الدور من وجهة أفراد عينة البحث		فترة الثقة لمتوسط لدرجة الموافقة على ممارسة هذا الدور من وجهة أفراد مجتمع البحث *		مستوى الممارسة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
1-مشروع الحساب الختامي للبلدية.	3.912	1.055	3.781	4.043	كبير
2-مشروع ميزانية البلدية ومشروعاتها.	3.836	9860.	3.713	3.959	كبير
3-تنفيذ المشروعات البلدية المعتمدة في الميزانية.	3.660	1.053	3.529	3.791	كبير
4-المشروعات التطويرية والاستثمارية.	3.640	1.044	3.510	3.770	كبير

5-مشروعات التشغيل والصيانة.	3.596	1.010	3.470	3.722	كبير نسبيًّا
6-برامج الخدمات البلدية ومشروعاتها.	2.484	1.148	2.341	2.627	ضعيفة

* تم إيجاد فترة الثقة للمتوسط عند مستوى معنوية (مستوى دلالة نظري) محدد مسبقاً (α= 0.05)

يوضح الجدول رقم (8) أن مستوى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره التقريري على (مشروع الحساب الختامي للبلدية، مشروع ميزانية البلدية ومشروعاتها، تنفيذ المشروعات البلدية المعتمدة في الميزانية، المشروعات التطويرية والاستثمارية، مشروعات التشغيل والصيانة) هو مستوى كبير، في حين أن مستوى ممارسته لدوره التقريري على (برامج الخدمات البلدية ومشروعاتها) هو مستوى ضعيف. وتتفق هذه النتائج مع دراسة (ابن محمود، 1436هـ) التي أوضحت أن بعض قرارات المجلس البلدي لا تنفذ، ولا بد من تحقيق التكامل بين الجهاز البلدي والمجلس البلدي ووضع آلية محددة وواضحة لتسهيل مهمة عضو المجلس البلدي في ممارسة دوره التقريري على الأنشطة الرئيسة في الجهاز البلدي كما بيَّنت دراسة (الغبيري، 1436هـ).

(4 - 3 - 4): -مدى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الاستشاري وإبداء الرأي في بعض الموضوعات والقضايا البلدية الرئيسية:

يمثل قيام عضو المجلس البلدي بإبداء رأيه في بعض الموضوعات والقضايا البلدية الرئيسة التي تعرض عليه من قبل الجهاز البلدي دورًا مهمًّا في دعم القرار البلدي وتوجيه التنمية الحضرية التوجيه الصحيح؛ لذا سوف يتم تحليل أداء عضو المجلس البلدي من خلال تقييم مدى إبداء عضو المجلس البلدي لرأيه في بعض الموضوعات والقضايا البلدية التالية كما يوضحها الجدول رقم (5):

جدول رقم (5) مدى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الاستشاري وإبداء الرأي في بعض الموضوعات والقضايا البلدية الرئيسة

الدور الاستشاري مرتب تنازليًا وفقًا لدرجة ممارسته	درجة الموافقة على ممارسة هذا الدور من وجهة أفراد عينة البحث		فترة الثقة لمتوسط لدرجة الموافقة على ممارسة هذا الدور من وجهة أفراد مجتمع البحث *		مستوى الممارسة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
1-مشروعات المخططات الهيكلية والتنظيمية والسكنية.	2.228	1.239	2.074	2.382	ضعيف
2-شروط وضوابط البناء ونظم استخدامات الأراضي.	2.168	946.	2.050	2.286	ضعيف
3-إنشاء مكاتب الخدمات.	2.168	1.062	2.036	2.300	ضعيف
4-إنشاء البلديات الفرعية.	2.116	1.021	1.989	2.243	ضعيف
5-الشروط والمعايير المتعلقة بالصحة العامة.	1.932	1.156	1.788	2.076	ضعيف
6-نطاق الخدمات البلدية.	1.848	1.197	1.699	1.997	ضعيف جدًّا
7-ضم بلديتين أو أكثر.	1.836	1.142	1.694	1.978	ضعيف جدًّا
8-الرسوم والغرامات البلدية.	1.744	1.132	1.603	1.885	ضعيف جدًّا
9-فصل بلدية إلى بلديتين أو أكثر.	1.692	1.116	1.553	1.831	ضعيف جداً
10-مشروعات نزع الملكية للمنفعة العامة.	1.392	990.	1.269	1.515	ضعيف جداً

* تم إيجاد فترة الثقة للمتوسط عند مستوى معنوية (مستوى دلالة نظري) محدد مسبقاً (α= 0.05)

يبين الجدول رقم (5) أن مستوى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الاستشاري في (مشروعات المخططات الهيكلية والتنظيمية والسكنية، شروط وضوابط البناء ونظم استخدامات الأراضي، إنشاء مكاتب الخدمات، إنشاء البلديات الفرعية، الشروط والمعايير المتعلقة بالصحة العامة) هو مستوى ضعيف، في حين أن مستوى ممارسته لدوره الاستشاري في (نطاق الخدمات البلدية، ضم بلديتين أو أكثر، الرسوم والغرامات البلدية، فصل بلدية إلى بلديتين أو أكثر، مشروعات نزع الملكية للمنفعة العامة) هو مستوى ضعيف جداً. وتتفق هذه النتائج مع بعض الدراسات السابقة، ومن أهمها دراسة (ربايعة، وحبش، 2013م) ودراسة (Johns, M. & Chris, B., 2005) التي أوضحت الصعوبات التي يواجهها أعضاء المجالس البلدية في عملية إشراكهم في القرار البلدي والإسهام في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة وأهمية تجريب نماذج تنظيمية مختلفة لدعم أعضاء المجالس البلدية وزيادة مشاركتهم في إبداء الرأي ودعم القرار البلدي.

خامساً: ملخص لأهم نتائج وتوصيات البحث:

(5 - 1) -ملخص لأهم نتائج البحث:

سعى هذا البحث إلى معرفة اتجاهات أعضاء المجلس البلدي نحو ممارستهم لأدوارهم الرقابية والتقريرية وإبداء الرأي والمشورة في بعض الموضوعات والقضايا في الجهاز البلدي، وقد دلت النتائج المستخلصة من عينة البحث على ما يلي:

أولًا- غالبية أفراد عينة كانت من الذكور ومن المتزوجين، الفئة العمرية الشائعة بين أفراد عينة البحث هي فئة «من 40 إلى أقل من 50 سنة»، المؤهل العلمي الشائع بين أفراد عينة البحث هو مؤهل «الجامعي»، العدد الأكبر من أفراد عينة البحث كانوا «أعضاء منتخبين»، غالبية أفراد عينة البحث كانوا «أعضاء في المجلس»، متوسط عدد أعضاء المجلس البلدي الذي يمثله العضو هو تقريباً (16) عضوًا.

ثانيًا- مستوى أداء عضو المجلس البلدي بشكل عام هو مستوى متوسط؛ إذ تبين أن النظام يُمكن بدرجة متوسطة عضو المجلس البلدي من تحقيق الدور المنوط به، كما تسهم اللائحة التنفيذية بدرجة متوسطة في تحسين أداء عضو المجلس البلدي.

ثالثًا- تبين أن مستوى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الرقابي والتقريري والاستشاري بشكل عام على الأنشطة الرئيسة في الجهاز البلدي هو مستوى متوسط؛ إذ كان مستوى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره التقريري على الأنشطة الرئيسة في الجهاز البلدي مستوى كبيراً نسبياً، وكان مستوى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الرقابي على الأنشطة الرئيسة في الجهاز البلدي هو مستوى متوسط، في حين أن مستوى

ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الاستشاري وإبداء الرأي على الأنشطة الرئيسة في الجهاز البلدي هو مستوى ضعيف.

رابعاً: مستوى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الرقابي على (الإجراءات الخاصة بتقسيم الأراضي، الزيارات التي تقوم بها اللجان الخاصة، تقارير الاستثمارات البلدية) هو مستوى كبير، ومستوى ممارسته لدوره الرقابي على (تقارير تحصيل الإيرادات) هو مستوى متوسط، في حين أن مستوى ممارسته لدوره الرقابي على (الإجراءات الخاصة بمنح الأراضي السكنية، التقارير الدورية التي تقدمها البلدية عن أعمالها، تقارير سير عمل المشروعات التي تنفذها البلدية) هو مستوى ضعيف.

خامساً: مستوى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره التقريري على (مشروع الحساب الختامي للبلدية، مشروع ميزانية البلدية ومشروعاتها، تنفيذ المشروعات البلدية المعتمدة في الميزانية، المشروعات التطويرية والاستثمارية، مشروعات التشغيل والصيانة) هو مستوى كبير، في حين أن مستوى ممارسته لدوره التقريري على (برامج الخدمات البلدية ومشروعاتها) هو مستوى ضعيف.

سادساً: مستوى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الاستشاري وإبداء الرأي في (مشروعات المخططات الهيكلية والتنظيمية والسكنية، شروط وضوابط البناء ونظم استخدامات الأراضي، إنشاء مكاتب الخدمات، إنشاء البلديات الفرعية، الشروط والمعايير المتعلقة بالصحة العامة) هو مستوى ضعيف، في حين أن مستوى ممارسته لدوره الاستشاري وإبداء الرأي في (نطاق الخدمات البلدية، ضم بلديتين أو أكثر، الرسوم والغرامات البلدية، فصل بلدية إلى بلديتين أو أكثر، مشروعات نزع الملكية للمنفعة العامة) هو مستوى ضعيف جداً.

(5 - 2) -توصيات البحث:

في ضوء أبرز النتائج التي توصل إليها البحث والتي تم فيها تحليل اتجاهات أعضاء المجلس البلدي نحو ممارستهم لأدوارهم الرقابية والتقريرية ومدى إبدائهم لرأيهم على الأنشطة الرئيسية في الجهاز البلدي في المملكة، توصل البحث إلى أن أعضاء المجلس البلدي بشكل عام لا يمارسون أدوارهم الرقابية والتقريرية ولا يبدون رأيهم على معظم الأنشطة الرئيسة في الجهاز البلدي، كما توصل البحث إلى مجموعة من التوصيات من أهمها:

1. أهمية منح عضو المجلس البلدي الصلاحيات الكافية لكي يكون قادرًا على القيام بالأدوار المنوطة به.

2. ضرورة منح عضو المجلس البلدي الموارد (المالية، والبشرية، والتقنية) اللازمة لكي يكون قادراً على القيام بالأدوار المنوطة به.

3. أهمية تمكين عضو المجلس البلدي من أداء دوره الرقابي على أنشطة الجهاز البلدي، وبالأخص (الإجراءات الخاصة بمنح الأراضي السكنية، التقارير الدورية التي تقدمها البلدية عن أعمالها، تقارير سير عمل المشروعات التي تنفذها البلدية).

4. ضرورة دعم عضو المجلس البلدي لكي يكون قادرًا على أداء دوره التقريري مع الجهاز البلدي، وبالأخص على (برامج الخدمات البلدية ومشروعاتها).

5. يجب أن يكون عضو المجلس البلدي شريكًا فاعلاً مع الجهاز البلدي من خلال المشاركة بالرأي في الموضوعات والقضايا البلدية الرئيسة في الجهاز البلدي في المدينة التي يقيم فيها ويمثلها، ولاسيما قضايا (نطاق الخدمات البلدية، وضم بلديتين أو أكثر، الرسوم والغرامات البلدية، فصل بلدية إلى بلديتين أو أكثر، مشروعات نزع الملكية للمنفعة العامة).

6. وضع القواعد المفصلة للائحة التنفيذية التي تم إقرارها حديثًا بعد صدور النظام الجديد للمجالس البلدية التي توضح آلية ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الرقابي والتقريري وإبدائه للرأي على بعض الموضوعات والقضايا البلدية في الجهاز البلدي.

7. أهمية رفع مستوى تعليم وتأهيل عضو المجلس البلدي؛ لكي يكون قادرًا على ممارسة الدور المنوط به في المجلس البلدي.

8. أهمية إجراء مزيد من الدراسات حول هذا الموضوع الحيوي والمهم، وبالأخص الدراسات الميدانية بعد تطبيق النظام الجديد للمجالس البلدية في المملكة الذي تم العمل به في الدروة الثالثة للمجالس البلدية ومعرفة أثر مدى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الرقابي والتقريري وإبداء الرأي في بعض الموضوعات والقضايا البلدية الرئيسة على رفع أداء الجهاز البلدي.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

إدارة الجـودة والاعتمـاد الأكاديمي بجامعـة نايـف العربيـة للعلـوم الأمنيـة. (2011). دليل استرشـادي لكتابة الرسـائل العلميـة وفق معايير الجـودة والاعتمـاد الأكاديمي (ط3). جامعـة نايـف العربية للعلـوم الأمنية.

الإدارة العامة لشؤون المجالس البلدية. (1435هـ). نبذة عن انتخابات المجالس البلدية في المملكة العربية السعودية.

الإدارة العامـة لشـؤون المجالـس البلديـة. (1435هــ). المجالـس البلديـة الواقـع والمأمول (ورقـة عمل عن المجالـس البلديـة في المملكة). الريـاض، المملكـة العربية السـعودية.

البحـراني، عبدالعزيـز معتـوق. (1436هــ). دراسـة تحليليـة لمهـام المجالـس البلديـة (ورقة عمـل مقدمة لنـدوة المجالس البلديـة - الواقع والمأمـول). الريـاض، المملكـة العربية السـعودية.

الجنيـدي، عبدالملـك عـلي. (1436هــ). الصعوبـات الـتي تواجـه المجالـس البلديـة (ورقـة عمل مقدمـة لملتقـى المجالس البلديـة). جدة، المملكـة العربية السـعودية.

الخلايلـة، محمـد عـلي. (2009). الإدارة المحليـة وتطبيقاتهـا في كل من الأردن وبريطانيا وفرنسـا ومصر (دراسـة تحليلية مقارنـة). دار الثقافة للنشر والتوزيع.

آل سـالم، عـلي حسـن (1436هــ). معوقـات عمـل المجلـس البلدي مـن وجهة نظـر الأمانة]ورقة عمـل[. نـدوة المجالس البلديـة - الواقع والمأمـول. معهـد الإدارة العامـة. الريـاض، المملكة العربية السـعودية.

عبيدات، ذوقان، وعبد الحق، كايد، وعدس، عبد الرحمن. (2012). البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه. دار الفكر.

عطيفه، حمدي أبو الفتوح. (1996). منهجية البحث العلمي وتطبيقاتها في الدراسات التربوية والنفسية. دار النشر للجامعات.

العمر، بدران بن عبد الرحمن (2004). التحليل الإحصائي للبيانات في البحث العلمي باستخدام *SPSS*.

فهمي، محمد شامل. (2005). الإحصاء بلا معاناة: المفاهيم والتطبيقات باستخدام برنامج "*SPSS* معهد الإدارة العامة.

القحطاني، جديع نهار. (1436هـ). نظام المجالس البلدية الجديد. ملتقى المجالس البلدية.

القحطـاني، سـالم بـن سـعيد، وأحمـد بـن سـالم العامـري، ومعدي بـن محمد آل مذهـب، وبدران بـن عبدالرحمـن العمـر. (2004). منهج البحـث في العلـوم السـلوكية (مـع تطبيقـات عـلى *SPSS*). المطابع الوطنيـة الحديثة.

قرار مجلس الوزراء رقم (224). (1424هـ). توسيع مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون المحلية.

قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم (66866). (1426هـ). اللائحة التنفيذية للمجالس البلدية. وزارة الشؤون البلدية والقروية.

قـرار وزيـر الشـؤون البلديـة والقرويـة رقـم (18888). (1437هــ). اللائحـة التنفيذيـة لنظـام المجالـس البلديـة. وزارة الشـؤون البلديـة والقرويـة، الأمانـة العامـة لشـؤون المجالـس البلديـة.

قـرار وزيـر الشـؤون البلديـة والقرويـة رقـم (60779ص ز). (1428هــ). دور المجالـس البلديـة في إجراءات الرقابة على الأنشـطة الرئيسـة في البلديـات. وزارة الشـؤون البلديـة والقروية.

قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم (60778ص ز). (1428هـ). قضايا تخطيط الأراضي. وزارة الشؤون البلدية والقروية.

قـرار وزيـر الشـؤون البلديـة والقرويـة رقـم (32212). (1436هــ). المجالـس البلديـة عددهـا وعـدد أعضائها (للـدورة الثالثة) حسـب نطاق كل أمانـة وبلديـة. وزارة الشـؤون البلديـة والقرويـة، الأمانـة العامة لشـؤون المجالـس البلدية.

المغربي، كامل محمد. (2011). أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية. دار الثقافة للنشر والتوزيع.

مركـز الملـك سـلمان للإدارة المحليـة. (1439هــ). العلاقـات المؤسسـية بـين مجالـس المناطـق والمجالـس المحليـة والمجالـس البلدية في المملكـة العربيـة السـعودية [دراسـة بحثيـة غـير منشـورة مقدمـة لـوزارة الداخلية].

مركـز الملـك سـلمان لـلإدارة المحليـة. (1438هــ). الإدارة المحليـة في المملكـة العربيـة السـعودية الواقع والرؤية المسـتقبلية [دراسـة بحثية غير منشـورة مقدمـة لـوزارة الداخلية].

مرسوم ملكي رقم (8723). (1357هـ). النظام العام لأمانة العاصمة المقدسة والبلديات في المملكة العربية السعودية.

مرسوم ملكي رقم (م/5). (1397هـ). نظام البلديات والقرى في المملكة العربية السعودية.

مرسوم ملكي رقم (م/61). (1435هـ). نظام المجالس البلدية في المملكة العربية السعودية.

وزارة الشـؤون البلديـة والقرويـة. (1437هــ). نـشرة تعريفيـة عـن اختصاصـات وصلاحيـات المجالـس البلديـة. الأمانـة العامـة لشـؤون المجالـس البلديـة، اللجنـة العامـة للانتخابـات، الفريـق التنظيمي.

المراجع الأجنبية:

Abdulaal, W. A. (2012). Municipal councils in Saudi Arabia: Context and organization. *Environmental Design Sciences, King Abdulaziz University*, 6, 329-. https://doi.org/10.4197/Env.6.1

Eulau, H., & Robert E. (2014). Policy maps of city councils and policy outcomes. *American Political Science review*, 62(1), 124143-. https://doi.org/10.1017/S0003055400115680

Greasly, S. & John, P. (2010). Does stronger political leadership have a performance payoff? Citizen satisfaction in the reform of sub central governments in England. *Journal of Public Administration Research and Theory*, 21(2), 239256-. https://doi.org/10.1093/jopart/muq018

Jones, M., & Chris B. (2005). The organization of municipal councils in Ontario: A research Note. *Canadian Journal of Urban Research*, 14(2), 384388-.

Mark A. H., Sarah W., Thomas H. P. & Patrick R. (2003). Response rates for mail surveys of nonprofit organizations: A review and empirical test. *Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly*, 32(2), 252-267. https://doi.org/10.1177089976400303200 2005/

Zhan, Yahon. & Feiock, Richard. (2010). City mangers' policy leadership in council manger cities. *Journal of Public Administration Research*, 20(2), 461476-. https://doi.org/10.1093/jopart/mup015

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: **Romanization Arabic References:**

’idāratu aljawdati wa-al-i‘timādi al’kādīmiyyi bijāmi‘ati nāyifi al‘arabiyyati lil-‘ulūmi al’amniyyati (2011). dalyla istirshādī likitābati al-rasā’ili al‘ilmiyyati wafuq ma‘āyīra aljawdati wa-al-i‘timādi al’kādīmiyyi ṭ jāmi‘ata nāyifi al‘arabiyyati lil-‘ulūmi al’amniyyati

al’idāratu al‘āmmatu lishu’ūni almujālisi albaladiyyati (1435h). nabdhatan ‘ani intikhābāti almujālisi albaladiyyati fī almamlakati al‘arabiyyati al-su‘ūdiyyati

al’idāratu al‘āmmatu lishu’ūni almujālisi albaladiyyati (1435h). almujālisa albaladiyyata alwāqi‘a wa-al-ma’mūla waraqata ‘amalin ‘ani almujālisi albaladiyyati fī almamlakati al-rīāḍa almamlakata al‘arabiyyata al-su‘ūdiyyata

albaḥrāniyyu ‘abdāl‘azīza ma‘tūqin (1436h). dirāsata taḥlīliyyata lmhām almujālisa albaladiyyata waraqata ‘amali muqaddamati linadwati almujālisi albaladiyya’ahi-alwāqi‘a wa-al-ma’mūla al-rīāḍa almamlakata al‘arabiyyata al-su‘ūdiyyata

aljunaydiyyu ‘abdālmalika ‘allī (1436h). al-ṣu‘ūbāti allatī tawājuhi almujālisi albaladiyyati waraqata ‘amali muqaddamati limultaqā almujālisi albaladiyyati jiddatan almamlakata al‘arabiyyata al-su‘ūdiyyata

al-khlāylah muḥammada ‘allī (2009). al’idārata almaḥalliyyata wataṭbīqātihā fī kullu mina al’urduni wabrīṭānīā wafaransā wamiṣri dirāsata taḥlīliyyata muqāranati dāra al-thaqāfati lil-nashri wa-al-tawzī‘i

’āla sālimun ‘uliya ḥusnu 1436h). mu‘awwiqāti ‘amali almajlisi albaladiyyi min wajhati naẓari al’mānati waraqata ‘amali nadwata almujālisi albaladiyya’ahi- alwāqi‘a wa-al-ma’mūla ma‘hadu al’idārati al‘āmmati al-rīāḍu almamlakata al‘arabiyyata al-su‘ūdiyyata

‘ubaydātun dhawqāni wa‘abda alḥaqqi kāyada wa‘adas ‘abda al-Raḥmāni (2012). albaḥtha al‘ilmiyya mafhūmuhu wa’adawātuhu wa’asālībuhu dāru alfikri

‘ṭyfh ḥammidī ’abū alfutūḥi (1996). manhajiyyata albaḥthi al‘ilmiyyi wataṭbīqātihā fī al-dirāsāti al-tarbawiyati wa-al-nafsiyyati dāru al-nashri lil-jāmi‘āti

al‘umaru badrāni bn ‘abdi al-Raḥmāni 2004). al-taḥlīla al’iḥṣā’iyya lil-bayānāti fī albaḥthi al‘ilmiyyi bistikhdāmi SPSS.

fahmiyyun muḥammada shāmila (2005). al’iḥṣā’a bilā mu‘ānātin almafāhīmu wa-al-taṭbīqātu bistikhdāmi barnāmaji " SPSS ma‘hada al’idārati al‘āmmati

alqaḥṭāniyyu jdy‘ nahārun (1436h). niẓāma almujālisi albaladiyyati aljadīdi multaqā almujālisi albaladiyyati

alqaḥṭāniyyu sālama bn sa‘īdin wa’aḥmadu bn sālimu al‘āmiriyyi wamu‘addiyya bn muḥammadu ’āla madhhabun wabadrāni bn ‘abdālraḥmani al‘umari (2004). minhaja albaḥthi fī al‘ulūmi al-sulūkiyyati ma‘a taṭbīqātin ‘alā SPSS). almaṭābi‘a alwaṭaniyyata alḥadythata

qarāru majlisi alwuzarā’i raqma 224). (1424h) un tawsī‘u mushārakati almūāṭinīna fī ’idārati al-shu’ūni almaḥalliyyati

qarāru wazīri al-shu’ūni albaladiyyati wa-al-qarawiyyati raqma 66866). (1426h). al-lā’iḥata al-tanfīdhiyyata lil-mujālisi albaladiyyati wizāratu al-shu’ūni albaladiyyati wa-al-qarawiyyati

qarāru wazīri al-shu’ūni albaladiyyati wa-al-qarawiyyati raqma 18888). (1437h). al-lā’iḥata al-tanfīdhiyyata liniẓāmi almujālisi albaladiyyati wizāratu al-shu’ūni albaladiyyati wa-al-qarawiyyati al’mānata al‘ammata lishu’ūni almujālisi albaladiyyati

qarāru wazīri al-shu’ūni albaladiyyati wa-al-qarawiyyati raqma 60779ṣ z (1428h). dawra almujālisi albaladiyyati fī ’ijrā’āti al-raqābati ‘alā al’anshiṭati al-ra’īsata fī albaladiyyāti wizāratu al-shu’ūni albaladiyyati wa-al-qarawiyyati

qarāru wazīri al-shu’ūni albaladiyyati wa-al-qarawiyyati raqma 60778ṣ z (1428h). qaḍāyā takhṭīṭi al-’rāḍy wizāratu al-shu’ūni albaladiyyati wa-al-qarawiyyati

qarāru wazīri al-shu’ūni albaladiyyati wa-al-qarawiyyati raqma 32212). (1436h). almujālisa albaladiyyata ‘adadahā wa‘adada ’’ḍā’ihā lil-dawrati al-thālithati ḥasbu niṭāqin kulla ’mānatin wabaladiyyatin wizāratu al-shu’ūni albaladiyyati wa-al-qarawiyyati al’mānata al‘ammata lishu’ūni almujālisi albaladiyyati

almaghribiyyu kāmila muḥammada (2011). ’asālība albaḥthi al‘ilmiyyi fī al‘ulūmi al’insāniyyati wa-al-ijtimā‘iyyati dāru al-thaqāfati lil-nashri wa-al-tawzī‘i

markazu almaliki sullamāni lil-’idārati almaḥalliyyati (1439h). al‘alā’āaqāti almu’assasiyyati bayna mujālisu almanāṭiqi wa-al-mujālisi almaḥalliyyati wa-al-mujālisi albaladiyyati fī almamlakati al‘arabiyyati al-su‘ūdiyyati dirāsata baḥthiyyata ghayri manshūratin muqaddamatin liwizārati al-dākhiliyyati

markazu almaliki sullamāni lil-ʾidārati almaḥalliyyati (1438h). alʾidārata almaḥalliyyata fī almamlakati alʻarabiyyati al-suʻūdiyyati alwāqiʻi wa-al-ruʾyati almustaqbaliyyati dirāsata baḥthiyyata ghayri manshūratin muqaddamatin liwizārati al-dākhiliyyati

marsūmu malikiyyu raqmi 8723). (1357h). al-niẓāma alʻāmma liʾmānati alʻāṣimati almuqaddasati wa-al-baladiyyāti fī almamlakati alʻarabiyyati al-suʻūdiyyati

marsūmu malikiyyu raqmi m / 5). (1397h). niẓāma albaladiyyāti wa-al-qurā fī almamlakati alʻarabiyyati al-suʻūdiyyati

marsūmu malikiyyu raqmi m / 61). (1435h). niẓāma almujālisi albaladiyyati fī almamlakati alʻarabiyyati al-suʻūdiyyati

wizāratu al-shuʾūni albaladiyyati wa-al-qarawiyyati (1437h). nashrata taʻrīfiyyata ʻani ikhtiṣāṣātin waṣalāaḥiyyāti almujālisi albaladiyyati alʾmānatu alʻāmmatu lishuʾūni almujālisi albaladiyyati al-lajnata alʻāmmata lil-intikhābāti alfarīqa al-tanẓīmiyya

Trends of the Members of the Municipal Council in their Exercise of their Roles in the Main Activities of the Municipal Apparatus in the Kingdom of Saudi Arabia: a Descriptive study

Amir bin Muhammad Al-Alwan[1]

Abstract:

The aim of this research is to identify the trends of the members of the members of the municipal council in practicing their roles in municipal activities in the kingdom of Saudi Arabia. To achieve the goal of this research, a questionnaire has been designed to obtain the opinion of municipal councils on this matter. This questionnaire has been tested for reliability and validity.

The results of this research show that the performance of the municipal council's members is generally moderate with respect to municipal activities. They also demonstrate that the overall practice of these members in the main activities of the municipality is moderate and weak. In addition, the results show that the role of the municipal council's members is extensive in decision-making, moderate in administrative control, and weak in giving opinion on the municipality's main issues.

Finally, the study came up with the following recommendation: the members of the municipal council must be empowered, so that they can practice thier role in the muicipality's main activities.

Keywords: Municipal Council, Municipal Council Member, Municipality, Administrative Control Role, Decision-making Role, Counsultive Role.

(1) General Director of Economic and Finance Programs - Institute of Public Administration
Consultant - King Salman Center for Local Governance (Riyadh - K.S.A.)
ameeralalwan@yahoo.com